

فج الحقيقة والواقع تظاهر بفضيلة ان لم تكن فيك!

عادل العالـم

في بعض البلدان، النامية بوجه خاص، يبدو كل شيء، من خلال تصريحات مسؤوليها الرسميين ومكابرات انظمتها الابدائية، سليماً لا غبار عليه بل افضل مما عليه في أي بلد آخر واي وقت مضى، ولكن ما ان يحدث حادث في احد هذه البلدان، ولا يستطيع اعلامها التكتّم عليه ومنع وسائل الاعلام العالمية من حشر انفها فيه، حتى تتقلب الصورة هناك رأساً على عقب ويتضح ان تصريحات المسؤولين المدفوعة الاجر وضخ اعلامهم الوطني لا يساويان ثمن الخبر الذي كتب به.

فما ان تهتز الأرض قليلاً او كثيراً في هذا البلد او ذاك حتى تنساقط الدور كأنها من تراب ويفقد الالاف ارواحهم البرينة ويعالج، ان عولج، الصابون في الطرقات العامة تحت الطر او الشمس الحارقة، ويضطر الاب القائد، بعد شيء من التبعج الى ابتلاع مهانة التصديق الدولي على بلده النقطية وربما ما يمكن هضمه من التصديق نفسه! ويتضح عندهن ان الناس الساعين في مناكبها على بحيرة من الذهب الاسود (يعيشون) في قبور انتقالية، وان التزييف النووي اولى بأموال الشعب من الشعب ذاته!

وإذا ما عوقب نظام دولة اقتصادياً لرفسه الاخذ بمعايير النظام العالمي السائد في حسن السيرة والسلوك بعد انتهاء مدة صلاحيته الدولية ويطلان شعاراته الايديولوجية وانتفاء حاجة القوى العظمى الى وجوده العقيم، او اختفاء القوة "العظمى" التي كانت بحاجة اليه، بدأ النظام يغذي شعبه بمواد السيادة الوطنية والكبرياء القومية والصمود، وراح في الوقت نفسه يعزز اصدته الشخصية الخارجية بأموال المتاجرة بالدولار والنم والاعراض والهونات الدولية، وإذا به عصيبة مافيا حقيقية وشعب هلكان وديون دولية بالمليارات وليس دولة قومية يعلم دستور ونشيد وطني!

وهناك بلدان آخر لا بد لها من كارثة جوية، او غرق عبارة معينة بضعف ما تتحمل من البشر، او سقوط امطار غزيرة تتحول الى فيضان مدمر، او انهيار عمارة على رؤوس ساكنيها، او انفجار مستودع بارود في وسط مدينة، او اغتصاب محلن في باب العتبة، او خروج قطار متعب عن سكرته الحديدية او استقالة وزير معروف بالانزاهة، او ارتفاع معدل الهروب من المدارس العامة، او أي شيء آخر من هذا القبيل الكئيب، ليعلم الناس، وهم يحمدون الله على الصحة والستر، ان امورهم ليست صحيحة او سليمة كما جاء في آخر نشرة الاخبار محلية، او كما جاء في خطاب الاب القائد في الذكرى الاربعمين بعد المئة لحركته التصحيحية!

وقد عشنا في العراق ، هذا القليل بامتياز ، فالعراقيون متميزون، كما هو معروف، حتى بمسائرتهم الفاجعة. فانقلبتا الدموي المشؤوم عروس الثورات، وهمجتا رجال حكم، وسافلتا رئيس دولة، ويطاقتنا التمييزية التسولية رداء اقتصادي، ومرتشتونا هوة، وشتاظنا مدح، وتخربينا بطولة، وراهيبونا علماء، واغناينا الهابطة شعبية، ومدربنا الفاضل واحد من افضل عشرة مدرسين في المنطقة، وخائبنا سياسي، وناقفتنا محضرم، وصمقنا تنا توافق، وسلبيتنا حكمة، و "انتخاباتنا" تثير اعجاب الديمقراطي العريق جورج بوش!

ومع هذا، او بالاحرى لهذا كله، علينا اليوم ان نلقي بذلك القليل الثقيل وراءنا ونتحضف من ذلك الامتياز غير الحميد ونكون عند حسن ظن العالم بنا، او نحقق ظنه هذا، في الحقيقتية والواقع ، ولقد قال شكسبير ذات يوم "تظاهر بفضيلة ان لم تكن فيك!

في ظل المجتمع المدني الديمقراطي، تلعب دوراً محفزاً وفعالاً للتفاعل والتبادل والتشايك العقلائي والمبادرة والإبداع والوحدة الوطنية . فالتمدد والتنوع يعينان التفتح والتجدد الفكري والرغبة في التغيير والتطوير عند الإنسان وعدم الجمود. ليس التمدد والتنوع هو المشكلة. بل المذهبية المتشددة والمنغلقة على نفسها والتميز الديني والطائفي والقومي والإيديولوجي والسياسي، الذي يخلق المزيد من المشكلات وتعمق التناقضات والصراعات وتحوّل أحياناً غير قليلة إلى نزاعات دموية. ولا سيما عندما تقترن بانتشار الجهل والتخلف والابتعاد عن المجتمع المدني الديمقراطي. وعندما يسود الاستبداد في البلاد وتنعهد المعايير وتداس روح المواطنة بالأقدام. وكان العراق في العهد البعثي نموذجاً للتمدد والتنوع القومي والديني والمذهبي والفكري والسياسي غير القائم على أسس من الحرية والديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان والحقوق القومية والعدالة الاجتماعية. بل وفق أسس الاستبداد والقهر القومي والتميز الديني والطائفي والأيديولوجي والسياسي. ووفق أسس الشوفينية القومية العربية والعنصرية البعثية والاستبداد الصدامي، وعلى الرغم من أن الأوساط الشعبية كانت ترفض التمييز بمختلف أشكاله وصور ممارسته. إلا أن النظام البعثي الصدامي كرسه عملياً ومارسه يومياً وميز بين المواطنات والمواطنين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية. كما غابت عن البلاد العدالة الاجتماعية. لا شك في أنه كانت هناك فئة صغيرة نسبياً، بالقياس إلى مجموع الشعب، عرفت الكفاحية والتخمة وتنعمت بالامتيازات واغتني الفاشح على حساب كل الشعب. وهي التي خسرت مواقعها وامتيازاتها بعد سقوط النظام. على الرغم أن الكثير منها لايزال في أجهزة الدولة. ولم

يكن كل المواطنات والمواطنين من أتباع المذهب السني العرب متنعمين في ظل النظام السابق. بل كانوا ينادون تماماً كمعاناة بقية السكان. إلا أن تلك الحفنة المتعمدة أعطت الانطباع بعد سقوط النظام بأن أتباع المذهب السني من العرب قد خسروا الحكم وتحول إلى أيدي أتباع المذهب الشيوعي في المجتمع. لقد روجت هذه المجموعة الصغيرة الفاسدة ان أتباع المذهب السني العرب قد خسروا الحركة. في حين كان الخاسر هو النظام واتباعه فقط. وروج آخرون وأنهم المنتصرون لأنهم شيعة. في حين كان المنتصر كل الشعب. بمن فيهم غالبية أتباع المذهب السني العرب. والتوزيع السلبني من الجانبيين حقق هدفاً مضاداً لمصالح الشعب والتبس الأمر على الناس واستفاد منه اعداء الشعب وكل الإرهابيين الناشطين في العراق.

دوننا ثبت بعض الأسس المبدئية لبناء عراقنا الجديد: ١ ، لا يمكن بناء العراق الجديد والديمقراطي من دون وجود دستور ديمقراطي مدني حديث يفصل بين السلطات ويحترم استقلال القضاء والاستناد إلى مبدأ المساواة في المواطنة وفي الحقوق والواجبات واحترام حقوق المرأة وواجباتها ومسؤولاتها بالرجل.

٢ ، لا يمكن بناء عراق ديمقراطي مدني جديد من دون تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. بحقه في تقرير مصيره. ومنها حقه في تكريس الفيدرالية في إطار عراق مدني ديمقراطي.

٣ ، ولا يمكن بناء العراق الجديد

من دون احترام حقوق القوميات الأخرى التي تعيش مع سائر المواطنات والمواطنين في العراق الديمقراطي المشود. ٤ ، كما لا يمكن بناء العراق الديمقراطي دون تمتع جميع الأديان والمذاهب بحريتها في العبادة وممارسة طقوسها وتقاليدها وعباداتها التي لا تتعارض مع حقوق الإنسان. ٥ ، ولا يمكن ببناء عراق ديمقراطي جديد من دون تمتع المجتمع بحرية الفكر والسياسة والتعددية والتداول الديمقراطي البرلماني السلمي للسلطة

والفصل الفعلي في الحكم بين الدين والدولة واحترام كل الأديان بغض النظر عن الأكثرية والأقلية. إذ من حقها جميعاً أن تحترم وأن يحترم أتباعها في العراق وأن يسود الاحترام المتبادل في ما بينها.

٦ ، وهذا يعني أنه ليس بالإمكان بأي حال بناء العراق الفيدرالي المدني الديمقراطي الحديث والجديد على أسس دينية ومذهبية. بل على أساس مدني ديمقراطي.

ويفترض في القوى الإسلامية السياسية. سواء أكانت شيعية أم سنية. أن تترك هذه الحقيقة وتتعامل معها، لا بالارتباط مع الحقوق والواجبات واحترام حقوق المرأة وواجباتها ومسؤولاتها بالرجل. ٧ ، لا يمكن بناء عراق ديمقراطي مدني جديد من دون تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. بحقه في تقرير مصيره. ومنها حقه في تكريس الفيدرالية في إطار عراق مدني ديمقراطي. ٨ ، ولا يمكن بناء العراق الجديد

هل تشكل الوحدة الوطنية القاعدة المادية لدحر الإرهاب والضمانة الوحيدة لقهر الإرهابيين؟

كاسم حبيب

ليس التعدد المذهبي والتنوع الديني والقومي والفكري والسياسي هو السبب في نشوب الصراعات التي يشهدها الكثير من بلدان العالم النامي. ومنها العراق. إذ أن نعمة التعدد والتنوع في تلك الحرية والديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان والحقوق القومية.

من دون احترام حقوق القوميات الأخرى التي تعيش مع سائر المواطنات والمواطنين في العراق الديمقراطي المشود. ٤ ، كما لا يمكن بناء العراق الديمقراطي دون تمتع جميع الأديان والمذاهب بحريتها في العبادة وممارسة طقوسها وتقاليدها وعباداتها التي لا تتعارض مع حقوق الإنسان. ٥ ، ولا يمكن ببناء عراق ديمقراطي جديد من دون تمتع المجتمع بحرية الفكر والسياسة والتعددية والتداول الديمقراطي البرلماني السلمي للسلطة

والفصل الفعلي في الحكم بين الدين والدولة واحترام كل الأديان بغض النظر عن الأكثرية والأقلية. إذ من حقها جميعاً أن تحترم وأن يحترم أتباعها في العراق وأن يسود الاحترام المتبادل في ما بينها.

٦ ، وهذا يعني أنه ليس بالإمكان بأي حال بناء العراق الفيدرالي المدني الديمقراطي الحديث والجديد على أسس دينية ومذهبية. بل على أساس مدني ديمقراطي.

ويفترض في القوى الإسلامية السياسية. سواء أكانت شيعية أم سنية. أن تترك هذه الحقيقة وتتعامل معها، لا بالارتباط مع الحقوق والواجبات واحترام حقوق المرأة وواجباتها ومسؤولاتها بالرجل. ٧ ، لا يمكن بناء العراق الجديد

من دون تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. بحقه في تقرير مصيره. ومنها حقه في تكريس الفيدرالية في إطار عراق مدني ديمقراطي. ٨ ، ولا يمكن بناء العراق الجديد

من دون تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. بحقه في تقرير مصيره. ومنها حقه في تكريس الفيدرالية في إطار عراق مدني ديمقراطي. ٨ ، ولا يمكن بناء العراق الجديد

من دون تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. بحقه في تقرير مصيره. ومنها حقه في تكريس الفيدرالية في إطار عراق مدني ديمقراطي. ٨ ، ولا يمكن بناء العراق الجديد

من دون احترام حقوق القوميات الأخرى التي تعيش مع سائر المواطنات والمواطنين في العراق الديمقراطي المشود. ٤ ، كما لا يمكن بناء العراق الديمقراطي دون تمتع جميع الأديان والمذاهب بحريتها في العبادة وممارسة طقوسها وتقاليدها وعباداتها التي لا تتعارض مع حقوق الإنسان. ٥ ، ولا يمكن ببناء عراق ديمقراطي جديد من دون تمتع المجتمع بحرية الفكر والسياسة والتعددية والتداول الديمقراطي البرلماني السلمي للسلطة

والفصل الفعلي في الحكم بين الدين والدولة واحترام كل الأديان بغض النظر عن الأكثرية والأقلية. إذ من حقها جميعاً أن تحترم وأن يحترم أتباعها في العراق وأن يسود الاحترام المتبادل في ما بينها.

٦ ، وهذا يعني أنه ليس بالإمكان بأي حال بناء العراق الفيدرالي المدني الديمقراطي الحديث والجديد على أسس دينية ومذهبية. بل على أساس مدني ديمقراطي.

ويفترض في القوى الإسلامية السياسية. سواء أكانت شيعية أم سنية. أن تترك هذه الحقيقة وتتعامل معها، لا بالارتباط مع الحقوق والواجبات واحترام حقوق المرأة وواجباتها ومسؤولاتها بالرجل.

٧ ، لا يمكن بناء عراق ديمقراطي مدني جديد من دون تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. بحقه في تقرير مصيره. ومنها حقه في تكريس الفيدرالية في إطار عراق مدني ديمقراطي.

٨ ، ولا يمكن بناء العراق الجديد

من دون تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. بحقه في تقرير مصيره. ومنها حقه في تكريس الفيدرالية في إطار عراق مدني ديمقراطي. ٨ ، ولا يمكن بناء العراق الجديد

الحرب ضد الإرهاب حرب ضد ثقافة متمرده



والمقاطعة التي برزت بعد وفاة النبي (ص) مباشرة؟ أن الأمة التي ترغب في أن تحيا لا ينبغي أن تنظر إلى العفة وهي في حالة انحدار ولا تعرف لأي قاع ستنتهي ..

نظرة إلى الخلف

لا شك، أن الحال الذي نحن فيه من بضايا إسلام منتظم هنا وهناك، والمواجهة التي ندعيها مع الغرب، تدعونا إلى تسليط الضوء على الماضي ليس من أجل قراءته كقراءة تاريخية وحسب، إنما من أجل إخضاع تلك القراءة لفحص وتمحيص جيدين .. فمنذ تولي الإمام علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين الحكم وظهور الخلاف السياسي على السطح بشأن الكيفية التي ينبغي أن يصاغ فيها شكل الحكم في الدولة الإسلامية، لكن تسلم الأمويون خلافة الدولة بعد وفاته بطريقة شاذها الكثير من المشبهات، الأمر الذي أحدث وقعا شديد التأثير على الأمة الإسلامية، ولم تكن تداعيات هذا الخلاف قد انحصرت في زمانها ومكانها، بل وصل الأمر بالأمّة الفتيّة، من تمزق جسدها بنصل الولاءات والاجتهادات، إلى فئات وتكتلات، دون أن تسعى سعيا حثيثا للوصول إلى الحقيقة وإيجاد حلّ للنفاق، وبدأت تؤدّج لأخطائها وعملت على زيادة توسيع الفرقة بينها، باعتقاد كل فئة امتلاكها للحقيقة المطلقة.

تصارت هذه الفرق، أحيانا كثيرة، وبعثت معها موجة من معركة الجمال، ومرورا بحجيات صلح الحسن، ووقفا عند مقتل الحسين ومسا تلاح من تداعيات كاثت فضيلة بتثبيت الخلافات تثبيتا نسبيا كبر مع مرور الوقت وصولا إلى ذروة الفرقة.

انطلقت الحكومة الإسلامية من الشام بهذه البداية المساوية حاملة أسباب انقساماتها واختلافاتها ، لتسلك أول الخطوات غير متأملة لما ستؤول إليه الأمور، متجاهلة أسباب تفككها وغير مكترفة بالانتاج ، حتى وصلت إلى بغداد وفتحت في البقاء زمنا ليس قصيرا وشكلت حضورا كبيرا في التاريخ ومع ذلك تركت الشغرات مفتوحة لتبدل من خلالها المغول إلى بغداد لتزول دولة الأمّة ولا تنتهي القصة.

وما ان سقط آخر عمود عباسي في بغداد حتى توالى الضربات تباعا، الشرق من جهة، وعالم الشمال من جهة أخرى ، لتبدأ رحلة الانقاص المظلمة ، بدءا من النصف المغولي والجلانزي ومرورا بالنضوي وانتهاء، بالنفدي العماني الطويل بعدما خدعت الأمة بهيكلة الإسلامي ليخرج قطار هذه الأمّة مبعثر العريبات دون أن يعرف



مكونات الشعب العراقي. حيث يمكن لجهة ما أن توفر للإرهاب الحماية والدعم المتنوع. فلو أمكن إقناع جماعات من أتباع المذهب السني على التحلي عن حماية الإرهابيين بكل فصالتهم. لا يمكن إنهاء الإرهاب بسرعة كبيرة. ولكن وجود هذا الشعور بالخسارة لدى جمهرة غير قليلة منهم هو الذي يدفعهم إلى اتخاذ موقف الحماية والتأييد أو حتى الدعم للإرهابيين في العراق. سواء أكانوا من العراقيين أم من القادمين من خارج البلاد. لا يمكن إنهاء الإرهاب من دون الاعتماد على الشعب بجميع مكوناتها. ولهذا أيضا لا بد من العمل من أجل كسب الغالبية العظمى من مواطناتنا ومواطنينا من أتباع المذهب السني إلى مواقع العمل السياسي المشترك والمشاركة في الحكم لا على أساس مذهبي. بل على أساس المواطنة التي لها حقوق وواجبات في آن واحد. لقد كان خلا كبيرا ذلك الذي حصل في العراق حين تجمعت الأحزاب السياسية العراقية على أساس "البيت الشيعي" وعمقت الفجوة في المجتمع على أساس طائفي بدلا من توحيد وفق أسس المواطنة. وعلى القوى المدنية في هذا الانتحلاف أن تعي بأن المستقبل ليس للعمل الطائفي . بل للعمل المدني. وأن انتهازية العمل على أساس طائفي لن يجلب للناس الكثير من الاستقرار وهدوء النبال والأمن. إن عسى الأحزاب السياسية الدينية العراقية أن تتخلي عن مواقفها الطائفية أو المذهبية الضيقة. سواء أكانت شيعية أم سنية. وأن تفكر بالموقف المدني كمواطنات ومواطنين حيث يتمتع الجميع بحقوق وواجبات متساوية.

احمد صحنا

السوفيتي وتنفس البيت الأبيض الصعداء وكل من حالفه في حربه الباردة والقيت الأسلحة بإهمال في بقية الدول العربية الأخرى (القدسية، الموقع المستوى التقني للمجتمع .النضط). وهذه المزايعة تد من أهم الأوراق واصعبها إذا ما احسن أو أسوء استخدامها أثناء اللعب سواء من قبل النظام السياسي أو من قبل القوى الكبرى التي تعاملت مع منطقتنا الإسلامية بشكل عام. ان التعامل مع هذه المزاي وما ينتج عنها من آثار سلبية كانت أم ايجابية لم تقف عند الحدود الجغرافية للعربية السعودية وإنما تصل تأثيراتها إلى ثقافتنا ومعرفتنا نحن المسلمين.

في الحرب ضد الإرهاب، حرب ضد الثقافة التي تمردت على من صنعها واستخدمها وادخلها في اللعبة السياسية فهي ليست حربا بين الشرق والغرب أو حربا صليبية كما وصفها الرئيس بوش بزلّة لسانه الشهيرة. أما من يريد ان يفكر بإعادة أمجاد أمته فعليه ان يقتنع بان الأمة والحضارة لايتنى بالذبح والتفجير والتكفير لبعضنا البعض كما ان من المحف ان يجعل من العراق وافغانستان منطقتي الهزيمة والنصر .

ان الحرب ضد الإرهاب، حرب ضد الثقافة التي تمردت على من صنعها واستخدمها وادخلها في اللعبة السياسية فهي ليست حربا بين الشرق والغرب أو حربا صليبية كما وصفها الرئيس بوش بزلّة لسانه الشهيرة. أما من يريد ان يفكر بإعادة أمجاد أمته فعليه ان يقتنع بان الأمة والحضارة لايتنى بالذبح والتفجير والتكفير لبعضنا البعض كما ان من المحف ان يجعل من العراق وافغانستان منطقتي الهزيمة والنصر .

والسعودية أيضاً..